المحاسبه الإبداعية وأثرها على موضوعية مخرجات النظام المحاسبي

د. حسن توفيق محمود
جامعة الزرقاء الاردن

الملخص

مـع التقدم العلمي السريع الذي يشهده العصر أصبح للوظيفة التي تقوم بها المحاسبة أهمية كبيرة في رفد القرارت المالية بالمعلومات التي تجعلها أكثر قدرة على تحسين المركز المالي لمتخذي القرارت . وبعبارة أخرى , فإن نجاح القرارت يعتمد على دقة المعلومات التي توفرها المحاسبة باعتبارها المصدر الأساسي للمعلومات مما يجعلها قادرة على التحكم بالمعلومات المعروضة , وذلك من خلال إظهار الوضع المالي الذي تريده للشركة . وهذا بدوره يؤثر على دقة المعلومات المعروضة في التقارير المحاسبية وبالتالي على دقة القرارات المبنية عليها . إذ يمكن التوصل إلى ذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب المضللة التي يطلق عليها بأساليب المحاسبة الإبداعية التي يلجأ إليها كل من المحاسب والإدارة في محاولة منهما لتغطية الفشل في إحدى جوانب العمل المرتبطة بإظهار قوة المركز المالي للشركة لإظهار نتيجة معينة تتماشى مع أهداف الإدارة , وبما يسبب تشوية للبيانات المحاسبية بجعلها تظهر جانب مخالف للواقع عن أعمال الشركات وما يؤثر على مصداقية هذه البيانات بإعتبارها مخرجات للنظام المحاسبي

Abstract

With the accompaniment of the rapid scientific progress in this epoch, the role of accounting has been great in supplementing the financial decision with information .This information improves the decision – makers financial power. In other words, the success of decision relies on the accuracy of information set by accounting. Accounting is considered the primary source of this information, and therefore, accounting controls the given information through presenting the financial status that it wants for accompany. This in turn influences the accuracy of decisions. Using a set of fake means, which are named as creative accounting means, can attain this end. These means are utilized in an attempt to provide coverage for the failure in an aspect of the procedure relevant to the demonstration of the power of the financial status to exhibit with the administers goals. Subsequently , this results in distorting the accounting data and making them showing false facts about the real activities of the firms which , in turn , affects the truthfulness of these data as they are outcomes of accounting system .

المقدمة ومنهجية البحث: يشبه الكثير من الباحثين الغربيين المحاسب بالحكم, وكما يقال بأن الحكم هو ملك الملعب, فكذلك المحاسب يمكن في هذه المرتبة بالنسبة للحسابات التي يقوم بإعدادها. إذ بإمكانه أن يعكس المظهر الذي يريده عن الموقف المالي للمنشأة التي ينتمي إليها .

وعلى الرغم من ذلك , فإن هذا الرأي قد يكون محل خلاف بين بعض الباحثين فيما يخص الدولة النامية , نظرا لطبيعة النظام الإقتصادي لهذه الدول , والذي يفرض عليها تطبيق أنظمة محاسبية خاصة تلبي احتياجاتها من البيانات المحاسبية . إلا أن مثل هذه الأنظمة لا تكاد تخلوا من نقاط الضعف التي يمكن إرجاعها إلى أسباب كثيرة منها :

1. ان معظم هذه الانظمه المحاسبيه مقتبسه عن انظمة محاسبيه اخرى، مطبقة في دول قد تكون دول مختلفه في انظمتها الاقتصاديه والاجتماعيه .
2. ان الهدف الرئيسي من وضع هذه الانظمة هو تلبية احتياجات حكومات هذه الدول من البيانات المحاسبيه، وذلك لاعتبار ان حكوماتها هي المحرك الاول لعملية التنميه الاقتصاديه.
3. ان واضعي هذه الانظمة هم من فئات غالبا ماتكون منتمية الى القطاع المهني وبعيدة عن الاكاديمي، مما يجعل الفجوة مستمره بين الجانب النظري والتطبيقي في المحاسبة .
4. ان عمليات المراجعة الدوريه التي تتم على مثل هذه الانظمة للتأكد من سلامتها وانسجامها مع الواقع العملي، غالبا ماتكون مقتصرة على واضعي النظام .

وبصورة عامة يمكن القول انه على الرغم من وجود انظمة محاسبيه موحده فأن الامر لايخلو من امكانية التلاعب المحاسبي من خلال بعض القواعد المحاسبيه المكونه لهذه الانظمة، والتي يمكن بدورها ان تعكس عن أعمال الشركات جانب مخالف للواقع الفعلي، وبالتالي توصيل بيانات محاسبيه مضلله الى مستخدمي هذه البيانات .

أهمية البحث :تنبع اهمية البحث من ضرورة اتسام مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المصارف الاهليه العراقية بالدقة والموضوعية، وابتعاد المحاسب والادارة فيها عن اي تلاعب من شأنه أن يسبب القصور في هذه المخرجات بما يجعلها مضلله لمن يعتمد عليها أو يتخذ قرارات على ضوئها .

مشكلة البحث : إن بعض البنوك الاهليه قد تلجأ الى استغلال نقاط الضعف الموجوده في النظام المحاسبي المطبق من قبلها بشكل يؤثر على موضوعية ومن ثم على دقة البيانات المعروضه في القوائم المحاسبيه، وما لذلك من تأثير سلبي على مستخدمي هذه البيانات، اذ تسعى هذه البنوك إلى المحافظة على المساهمين الحاليين فضلا عن السعي لاكتساب مساهمين جدد وذلك من خلال عرض بيانات تشير الى تحقيقها لارباح قد تكون في كثير من الاحيان ارباح وهميه .

هدف البحث : يهدف البحث الى قياس موضوعية البيانات المعروضة في قائمة الدخل المنشورة من قبل البنوك الاهلية العراقية وذلك على اعتبار إن الربح هو اكثر البيانات المحاسبيه اهمية بالنسبة لكافة مستخدمي هذه البيانات فضلا عن ان الهدف الاساسي لاغلب عمليات التلاعب المحاسبي هو تغيير رقم الربح بحيث يعكس نجاح الوحدة الاقتصاديه باعتباره اكثر المقاييس استخداما عند الحكم على كفاءة الاداء . ثم ربط الموضوعية بالمحاسبة الخلاقة وإظهار العلاقة بينهما .

فرضية البحث :وفي محاولة لايجاد حل لمشكلة البحث يفترض الباحث :

ان هناك علاقة عكسية بين الموضوعية والمحاسبة الابداعية اذ كلما قلت الموضوعية زادت الاثار السلبية للمحاسبة الابداعية والمتمثلة بعدم دقة المعلومات واستخدام الاساليب المصطنعة في تحديد قيمة الربح، اما في حالة زيادة الموضوعية فيقابل هذه الزيادة انخفاض في الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية والمتمثلة باقتراب المعلومات المحاسبية من الدقة وقلة استخدام المحاسب للأساليب الخلاقة.

منهج البحث : تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال عرض مفهوم وأساليب المحاسبة الإبداعية كما جاءت في الكتب والمجلات العلمية ثم عكسها على الواقع العملي من

خلال استخدام اسلوب رياضي لقياس موضوعية البيانات المنشورة في حساب ملخص الدخل وتوزيعاتها لعينة مختارة من البنوك الاهلية العراقيه لتحديد العلاقة بين الموضوعية والمحاسبة االابداعية.

عينة البحث : تم استبعاد كل من البنك الزراعي الاهلي، والبنك العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية من مجموع البنوك الاهلية العاملة في العراق باعتبارهما يخضعان لعوامل اخرى تتعلق بموسمية الانتاج الزراعي وخصوصية العمل في البنوك الاسلامية .

ولاختبار فرضية البحث فقد تم الاعتماد على النموذج الرياضي الذي اقترحه كل من الباحثين Robert K.Jaedicke و Yuji I Jiri (عبد العال)على التقارير المحاسبيه المنشورة من قبل البنوك الاهليه للأعوام 1998، 1999، 2000 .

الجانب النظري للدراسة :

اولا : مفهوم وطبيعة المحاسبة الإبداعية : يقصد بالمحاسبة الابداعية Creative Accounting محاولة ادارة الشركة التلاعب في حساباتها، بحيث تبدو ارباحها مختلفة عما هي في الواقع المالي (مركز البحوث المالية والمصرفيةً ص 65).

ان هذا التعريف يركز على جانب واحد يتمثل بهدف الربح، مما يعني ان اي تلاعب في الحسابات، وفي اي مجال من مجالات التعامل المالي يكون الهدف الاساسي من التلاعب برقم الربح سواء كان بالزيادة او بالنقصان .

ويمكن اعتبار كل من المتغيرات الاقتصادية والضغوط الرقابية سببا اخر من الاسباب المؤثرة على سلامة الاداء المالي، الذي يدفع الشركات الى التلاعب المحاسبي لاخفاء الاثار الناتجة عنهما والتي من شأنها ان تضعف الوضع المالي للشركة امام الغير .

ونظرا لكون الربح يمثل اكثر العناصر شيوعا في تقييم الاداء المالي، اذ يمكن من خلاله الحكم على ضعف او كفاءة الاداء المالي للشركات المختلفة، لهذا فان الشركات التي تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية فإنها تفعل ذلك بهدف اخفاء ضعف ادائها المالي امام المستفيدين منها سواء كان ذلك من خلال التلاعب بهذا الربح عند تسجيل العمليات المالية او عند الافصاح عنها .

إما Berea et al فعرف المحاسبة الإبداعية بأنها (التثبيط المتعمد للتقلبات في مستوى دخل الشركة حتى يبدو في وضع طبيعي) (2005,P211) وبحسب Griffiths تعد المحاسبة الإبداعية مرادفا للمحاسبة المخادعة حيث تنطوي على تقنيات محاسبية تسمح للشركات بالإبلاغ عن نتائجها المالية بشكل لايصور حقيقة نشاطاتها التجارية .

وبشكل أكثر تفصيلا عرفها Naser بأنها(عملية معالجة الأرقام المحاسبية عن طريق استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية واختيار المقاييس والإيضاحات بهدف تحويل القوائم المالية عما يجب أن تكون عليه إلى الوضع الذي يفضل مستخدم القوائم المالية رؤيته أو هي العملية التي تنظم فيها الصفقات بشكل يترتب عليه نتائج محاسبية مطلوبة سلفا بدلا من أن تكون النتائج محايدة ومتسقة).

اما Amat فقد عرف المحاسبة الابداعيه بأنها: العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال(Naser,K. and M.Pendlebury,1992,p807).

ويرىPhillips مفهومه عن المحاسبة الابداعيه بكونها عبارة عن : وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية(Breton,G. and Taffler,R.J,p98).ويعطي Mulford تعريفة عن المحاسبة الابداعيه بأنها عبارة عن : الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام الماليةباستخدام خيارات وممارسات

المبادئ المحاسبية أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل(Amat,O. and Blake,J,p22).

ويستخدم (العاني) اصطلاح المحاسبة المبدعة بدلاً من اصطلاح المحاسبة الابداعيه إذ يصفها بأنها : هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوفات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضل معد هذه الكشوفات أن يبلغ عنه,وهي أيضاَ عملية تتم من خلالها هيكلة المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلاً من الابلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية(موقع المحاسبون دوت نت).

ويصف (Bamboweb Dictionary)المحاسبة الابداعيه بأنها تشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة,وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم(موقع المحاسبون دوت نت).

كما يصف (Bamboweb Dictionary) أن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع (Creative) وبعض الأحيان تطلق مصطلحات ابتداع ابتكار (Innovative) أو مغامر(Aggressive).ويضيف أن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت أبجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال.

أما في (Accounting Dictionary) فتم تعريفها بأنها مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات.(موقع المحاسبون دوت نت).

الصخفي في مجال الأعمال والمحاسبة(Griffiths): إن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة,وإن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي أعدت بصورة دقيقة أو سويت بصورة كاملة,وإن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغيرها كلياَ من أجل الحماية وإخفاء الجريمة,وتعد هذه أكبر حيلة منذ القدم,ويضيف.....في الحقيقة فإن هذا الخداع يكون معداَ بمذاق شهي جداَ,وهو شرعي بصورة كلية..""إنها المحاسبة الابداعية"" (Amat,O. and Blake,J."The Ethics Of Creative Accounting,p8).

بينما يستعرضها (Jameson) من وجهة نظر المحاسب إذ يقول: تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الاحداث المالية والعمليات التجارية,وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض.وأصبحت هذه الأنشطة التي تمارسها عناصر مهنة المحاسبة تعرف "بالمحاسبة الابداعيه"(Amat,O. and Blake,J,p9).أما (Smith) فيقول وفقاَ لخبرته كمحلل إستثماري " لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية أو المحاسبة الابداعيه وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي,ويضيف...لقد بدأنا في كشف الأساليب الرئيسية الداخلة في ذلك وتقديم أمثلة حية عن الشركات التي تستخدم تلك الأساليب الابداعيه"(Amat,O. and Blake,J.p10).

ومن وجهة نظري فأني أرى أن مفهوم المحاسبة الابداعيه يكمن بأنها عبارة عن الممارسات التي يقوم بها المحاسبين لتظليل قارئ البيانات المالية لأي هدف من الأهداف سواء لتعزيز السهم في السوق أو تعظيم مكافآت مجلس الإدارة التنفيذية أو غيره.

ومن هنا نلاحظ أن المحاسبة الابداعيه تتصف بما يلي:

1) هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة.
2) ممارساتها تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية.
3) ممارساتها تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها,وبالتالي فهي ممارسات قانونية.
4) ممارسي المحاسبة الابداعيه,غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه.

دوافع استخدام المحاسبة الابداعيه (مطر والحلبي,2009,ص9):

1) التأثير الايجابي على سمعة الشركة في الأسواق بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأدائها.
2) التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية حيث تكون الغاية من ذلك تعظيم القيمة المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية.
3) زيادة الاقتراض من البنوك.
4) التلاعب الضريبي وذلك عن طريق تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة المصاريف بهدف تخفيض الهامش الضريبي المترتب عليها.

ثانيا : أساليب المحاسبة الابداعية :

هناك مجموعة من الاساليب المستخدمة في التلاعب المحاسبي يمكن تحديد اهمها بالاتي :

1- تغيير الطرق المحاسبية

تلجأ العديد من الشركات الى تغيير الطرق االمحاسبية المعتمدة بهدف تغيير رقم الربح . كقيام شركة Ford-Motor عام 1976 بتغيير طريقة تسعير البضاعة المباعة من الـ Fifo الى طريقة Lifo، مما أدى إلى تخفيض صافي الربح في عام 1976 بمبلغ 85 مليون دولار عما سيكون عليه لو استمرت الشركة باستخدام طريقة Fifo . (Paul, P 325).

ان مثل هذه التغييرات في الطرق المحاسبية عادة ماتحصل لاخفاء مشكلات الاداء المالي غير الكفوء في الشركات، ومع هذا يمكن القول ان مثل هذه التغييرات تناسب الشركات الناجحة وغير الناجحه على السواء، خاصة في ظل وجود متغيرات خارجية مؤثرة على الاقتصاد الكلي .

وعلى الرغم من ان الوضع يختلف في حالة تطبيق انظمة محاسبية موحدة، نظرا لان الحرية لاجراء مثل هذه التغييرات في هذه الحالة ستكون قليلة جدا . لوجود طرق محاسبية ملزمة لكافة الشركات العاملة، الا ان بعض هذه الطرق اساسا يعاني من الضعف مما يسمح، وان كان بصورة غير مباشرة لكل من المحاسب والادارة بالتلاعب برقم الربح . وفيما يأتي عرض موجز لأهم نقاط الضعف التي يعاني منها النظام المحاسبي الموحد المطبق في البنوك الاهلية العراقيه

أ . اتباع النظام لمبدأ التحفظ وذلك من خلال اعتماده على التحقق لتحديد الايرادات المعترف بها فضلا عن اعتبار بعض انواع الخسائر كمصروفات مثل خسائر الفروع الخارجية وخسائر الديون المعدومة .

ان الكثير من العمليات الاقتصادية تخضع للمخاطر المحيطة بالبيئة الاقتصادية او مايعرف بحالات عدم التأكد، وتجنب هذه الحالات يحتاج الى احكام شخصية من قبل المحاسب وعلى هذا الاساس تقع على المحاسب مسؤولية الموازنة بين هذه المخاطر والمعلومات المعبرة عنها .

ولذلك فان البيانات الخاضعة للتحفظ تحتاج إلى جهد كبير من قبل مستخدمي هذه البيانات لفهمها والتعامل معها، مع وجود احتمال اكبر لإمكانية فشل القرارات المبنية على هذه البيانات نظرا لاستنادها على التقديرات المتحفظة . ولهذا يعتبر البعض التحفظ انه _ في افضل مايمكن ان يصل اليه _ طريقة تفتقر الى الكثير، وتستخدم لمعالجة عدم التأكد في التقييم والدخل، وفي اسوأ مايعبر عنه يؤدي الى تشويه كامل للبيانات المحاسبية.(بسيوني 2005) .

ب. استخدام مبدأ التكلفة التاريخية، مع اهمال تام لأثر حالة التضخم التي يعاني منها القطر مما يؤدي الى عدم التمييز بين الدخل النقدي، والدخل الحقيقي، والجدل الكبير حول معالجة اثر التضخم خاصة في ظل تمسك كل من النظام المحاسبي الموحد المطبق في البنوك، والمحاسب القومي، والهيئة العامة للضرائب بمبدأ التكلفة التاريخية في احتساب الدخل .

وعلى الرغم من ذلك نجد ان الاسلوب المتبع في محاولة لتقليل أثر التضخم على الموجودات الثابتة، والمطبق من قبل البنوك الاهلية لمعالجة الاندثار والمتمثل باستخدام نسب اندثار 100% لكل من الالات الحاسبة والاثاث والادوات المكتبية، والذي بدورة يتعارض مع مبدأ التحقق المعتمد من قبل النظام المحاسبي الموحد هذا من جهة، اما من الجهة الاخرى فهو يسمح بالتهرب الضريبي وتشوية البيانات، اذ تحمل السنة المالية بمبالغ كبيرة تخفض من الارباح فهي تسمح باندثار الاصل بالكامل في سنة واحدة.

ومع هذه الانتقادات الموجهة الى هذا الاسلوب الا ان وزارة المالية سمحت باتباعه، بل واعطت الحرية لمجلس الادارة في البنك الاهلي بتغيير نسب الاندثار من سنة الى اخرى، وفق طريقة القسط الثابت وسمحت لكل بنك بتطبيق نسب تختلف عن البنوك الاخرى وهذا الامر الذي يساعد الادارة على عكس الوجه المناسب لادائها او مايعرف بشهرة الادارة .

تكوين الاحتياطات والمخصصات :

سمح النظام المحاسبي الموحد الخاص بالبنوك الاهليه للمحاسب والادارة بتكوين عدة انواع من الاحتياطيات، كما افرد النظام الحساب رقم (212)(احتياطي رأسمالي) لمعالجة اندثار الموجودات الثابته التي بلغت قيمتها الدفترية صفرا، وهي لازالت في الخدمة . اذ ان ذلك يعني زيادة رأس المال بمقدار احتياطي ارتفاع اسعار الموجودات الثابتة، مما يؤدي الى تقليل الايرادات

ان وجود عدة انواع من الاحتياطيات، قد يفتح المجال امام بعض القائمين على ادارة البنك للتلاعب باموالة واستخدامها في تغطية الخسائر، او في احتجاز الارباح وتخفيض نسب الارباح الموزعة على المساهمين .

اما بالنسبة للمخصصات فنجد ان النظام الموحد افرد الحساب رقم (23) (تخصيصات طويلة الاجل) والمتضمنة مخصصات اندثار الموجودات الثابتة، فضلا عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . والذي يرتبط بعنصر عدم التأكد لاعتماد مبدأ التحفظ من قبل النظام المحاسبي الموحد كأحد اجراءات التحوط المالي .

الإفصاح الناقص :

أن للمعلومات المحاسبية دور مهم في ترشيد المستثمرين كجهة من الجهات المستفيدة من هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المرتبطة بتوسيع الاستثمار الحالي فضلا عن توجيه الاستثمار إلى مجالات أخرى جديدة، وكل ذلك يعتمد على مدى ملائمة هذه المعلومات و تأثيرها على سلوك المستثمر. غير أن تحديد ملائمة المعلومات أمر يخضع لعدة عوامل ترتبط بالمستخدم من جهة و بالمحاسب من جهة أخرى لتحديد كمية و نوعية المعلومات المعروضة. "لهذا فان الأهمية النسبية تعتبر خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية" (الشيرازي

ص 206) و تطبيقها يدل على خضوع بعض الإجراءات المحاسبية لحكم المحاسب، و رأيه الشخصي مما يفسح المجال لحصول دمج لبعض البنود ومن ثم الإضرار ببعض مستخدمي هذه البيانات لان المحاسب عندما يقوم بعملية الدمج فهو يقوم بها وفقا لما يراه مناسبا، و ليس بناء على أساليب علمية.

ويمكن إظهار مواضع كثيرة تلجأ فيها البنوك الأهلية لعملية الدمج:

1. عند الإفصاح عن القروض، فان البنوك تتجاهل بعض البيانات المهمة كالأقساط المستلمة من القروض لغاية لحظة أعداد البيانات فضلا عن ميعاد الاستحقاق و الفائدة المستلمة من القروض. والتي يمكن إظهارها في التقارير المرفقة بالحسابات الختامية.
2. تكلفة الاستثمارات الطويلة و القصيرة الأجل حسب قطاعاتها المختلفة، رغم أن النظام المحاسبي الموحد قد أورد تفاصيل ذلك.
3. إظهار الموجودات الثابتة في الميزانية العموميه بالصافي، وهذا ما يخالف القاعدة المحاسبية رقم (10) النقطة (د) من الفقرة (16) (مجلس المعايير و القواعد المحاسبية ص 4-15) .
4. عدم التمييز بين مديني نشاط جاري و مدين نشاط غير جاري.
5. الدمج بين المصروفات و كذلك بين الإيرادات في حساب ملخص الدخل والتوزيع، مما يدفع مستخدمي هذه البيانات للرجوع إلى الكشوفات التفصيلية، والتي يتعمد البنك عدم نشرها، ويعتبرها من ضمن البيانات الداخلية.
6. عدم إظهار حصة الفروع من الأرباح، في الوقت الذي نجد فيه أهمية كبيرة لمثل هذه البيانات في ظل تأثير الموقع الجغرافي لكل فرع في زيادة أو تخفيض حصته من الأرباح مقارنة بحصة الشركة الام، وبالتالي إخفاء بيانات ضرورية في تقيم أداء الفروع و الجدوى الأقتصادية من استثمرارها.
7. عدم إهتمام البنوك الأهلية بالأفصاح عن تفاصيل التحوطات المالية كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها. على سبيل المثال ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) والذي يلزم الشركات في حالة التحوط لمخاطر مرتبطة بعمليات مستقبلية متوقعة الأفصاح عن الآتي (لجنة معايير المحاسبة الدولية ص46) .

أ- وصف العمليات المتوقعة بما في ذلك الفترة الزمنية المتبقية حتى تاريخ حدوثها .

ب- وصف أدوات التحوط وإذا ما كانت مسجلة على أساس التكلفة.

ج- المبالغ والتوقيت المتوقع لتحققه كايراد أو خسائر.

و تجدرالإشارة هنا الى عدم وجود إلزام قانوني للبنوك الأهلية بتطبيق القاعدة المحاسبية رقم (10) – الأفصاح عن البيانات المالية للبنوك و المنشأت المالية المماثلة – الصادر عن مجلس المعاييرالمحاسبية و الرقابية العراقي.

كما يقود هذا للحديث عن متطلبات الأسواق المالية في العراق و المتمثلة بسوق بغداد للأوراق المالية، وما يصدره من نشرات تتضمن معلومات ذات أهمية خاصة تؤثر على المركز المالي، و أسعار الأسهم. كرسملة الأحتياطي و حجم الأرباح المتحققة و نسبة الأرباح الموزعة. غير أنه لا يمكن إعتبار مثل هذه النشرات تغني عن التقارير المحاسبية المنشورة من قبل البنك و ذلك لا يكون إلا عندما تصبح هذه السوق قوة مؤثرة كفاية لتدفع البنوك الأهلية إلى تطوير التقارير المحاسبية المنشورة من قبلها عن طريق تحسين مستوى الإ فصاح فيها بما يحقق توفير كل البيانات الضرورية لا اتخاذ القرارات .

الجانب التطبيقي للدراسة:

نظرا لان الهدف الأساسي من استخدام أساليب المحاسبة الابداعية التلاعب بالأرباح لتبدو اكبر مما عليه في الواقع. لهذا تم التركيز على حساب الأرباح و الخسائر و التوزيع، وذلك من خلال استخدام مقياس الموضوعية الذي اقترحه كل من (Ijiri, Jaedicke).

وقبل البدء بتطبيق هذا الأسلوب لابد من توضيح المعادلة التي سيتم استخدامها لقياس موضوعية المعلومات المعروضة في التقارير المحاسبية:

حيث أن:

n = عدد القياسات في المجموعة.

xi = تمثل القيم الفعلية.

X = معدل Xi لكافة القياسات.

V = تمثل الموضوعية

أولا: قياس موضوعية حساب ملخص الدخل المنشور من قبل المصارف الأهلية للعام 2008.

حساب ملخص الدخل والتوزيعات للسنة المنتهية في 2008/12/31.

	التجاري العراقي	مصرف بغداد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار
إيرادات عمليات مصرفية	339948417	44679435	6992790	18350177
إيرادات استثمار	22665400	4714667	6045067	38672724
مصروفات عمليات مصرفية	135159	10226210	375768	2542353
إندثار	2565376	1965031	3616753	5608150
مصروفات إدارية	17047533	10982609	5492756	11236630
إيرادات تحويلية	—	—	—	—
إيرادات أخرى	2910949	213081	6841140	7015529
مصروفات تحويلية	119740	473805	417197	1147563
مصروفات أخرى	12560	350419	40374	293332

1-مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
18350177	10608307	7741870	59.936.547
38672724	10608307	28064417	787.611.487
2542353	10608307	-8065954	65.759.617
5608150	10608307	-5000157	25.001.572
11236630	10608307	628323	394.789
7015529	10608307	-3592778	12.908.055
1147563	10608307	-9460744	89.505.681
293332	10608307	-10314975	106.398.714
			1146816466

V=1/8(1146816466)=143.352.058

*** مقرب الى اقرب مليون**

1- مصرف الاستثمار العراقي

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
6992790	3727731	3265059	10.660.612
6045067	3727731	2317336	5.370.047
375768	3727731	-3351963	11.235.653
3616753	3727731	-110978	12.316
5492756	3727731	1765025	3.115.314
6841140	3727731	3113409	9.693.317
417197	3727731	-3310534	10.959.632
40374	3727731	-3687357	13.596.598
			46.643.494

V=1/8(46.643.494)=8.080.436

*** مقرب الى اقرب مليون**

3- مصرف بغداد

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
44679435	9200657	35478778	1.258.743.679
4714667	9200657	-4485990	20.124.107
10226210	9200657	1025553	1.051.758
1965031	9200657	-7235626	52.354.285
10982609	9200657	1781952	3.175.352
213081	9200657	-8987576	80.776.524
473805	9200657	-872852	76.157.948
350419	9200657	-8850238	78.326.714
			1.570.710.370

V=1/8(1.570.710.370)=196.338.796

*** مقرب الى اقرب مليون**

2- المصرف التجاري العراقي

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
39948417	10675642	29272775	856.895.370
22665400	10675642	11989758	143.754.302
135159	10675642	-10540483	111.101.776
2565376	10675642	-8110266	65.776.410
17047533	10675642	6371891.3	40.600.998
2910949	10675642	-7764693	60.290.453
119740	10675642	-10555902	111.427.061
12560	10675642	-10663082	113.701.312
			1.503.547.686

V=1/8(1.503.547.686)=187.943.460

*** مقرب الى اقرب مليون**

ثانيا : قياس موضوعية حساب ملخص الدخل والتوزيعات المنشور من قبل المصارف الاهلية للعام 2009 .

حساب ملخص الدخل والتوزيعات للسنة المنتهية في 2009/12/31 .

	التجاري العراقي	مصرف بغداد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار
إيرادات عمليات مصرفية	155037867	131133985	30950175	111805592
إيرادات استثمار	83963836	40639364	64381912	253069364
مصروفات عمليات مصرفية	1138767	7218759	7301091	20744988
إندثار	69368379	22207027	47553205	72918468
مصروفات إدارية	88936916	48994190	37188628	79080335
إيرادات تحويلية	10000	----	----	45254608
إيرادات أخرى	7501006	296575	19417765	65597928
مصروفات تحويلية	101006	1589723	1665984	8299285
مصروفات أخرى	643060	15086	182904	773855

1- مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
111805592	73060491.44	38745100.56	1.501.182.817
253069364	73060491.44	180008872.6	32.403.19.198
20744988	73060491.44	-52315503.44	2.736.911.900
72918468	73060491.44	-142023.4444	20.170
79080335	73060491.44	6019843.556	36.238.516
45254608	73060491.44	-27805883.44	773.167.154
65597928	73060491.44	-7462563.444	55.689.853
8299285	73060491.44	-64761206.44	4.194.013.860
773855	73060491.44	-72286636.44	5.225.357.808
			46.925.776.279

V=1/9(469257762)=5.213.975.142 *** مقرب الى اقرب مليون**

2- مصرف الاستثمار العراقي

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
30950175	29779822.86	1170352.143	1.369.724
64381912	29779822.86	34602089.14	1.197.304.573
7301091	29779822.86	-22478731.14	505.293.385
47553205	29779822.86	17773382.14	315.893.112
37188628	29779822.86	7408805.143	54.890.393
19417765	29779822.86	-10362057.86	107.372.243
1665984	29779822.86	-28113838.86	790.387.935
182904	29779822.86	-29596918.86	875.977.605
			3.848.488.973

V=1/8(384848897)=481.061.121

3- مصرف بغداد

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
131133985	36011374.71	95122610.29	9.048.310.987
40639364	36011374.71	4627989.286	21.418.284
7218759	36011374.71	-28792615.71	829.014.719
22207027	36011374.71	-13804347.71	190.560.015
48994190	36011374.71	12982815.29	168.553.492
296575	36011374.71	-35714799.71	1.275.546.918
1589723	36011374.71	-34421651.71	1.184.850.106
15086	36011374.71	-35996288.71	1.295.732.801
			14.013.987.327

V=1/8(14013987327)=1.751.748.415

4- المصرف النجاري العراقي

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
155037867	50757222.13	10428644.9	10.874.452.895
83963836	50757222.13	33206613.88	1.102.679.205
1138767	50757222.13	-49618455.133	2.461.991.088
69368379	50757222.13	18611156.88	346.375.160
88936916	50757222.13	38179693.88	1.457.689.024
10000	50757222.13	-50747222.13	2.575.280.553
7501006	50757222.13	-43256216.13	1.871.100.233
101006	50757222.13	-50656216.13	2.566.052.232
643060	50757222.13	-50114162.13	2.511.429.245
			25.767.049.638

V=1/8(2576764963)=2.863.005.515

*** مقرب الى اقرب مليون**

ثالثا : قياس موضوعية حساب ملخص الدخل والتوزيعات المنشور من قبل المصارف الاهلية للعام 2010 .

حساب ملخص الدخل والتوزيعات للسنة المنتهية في 2010/12/31

	التجاري العراقي	مصرف بغداد	الاستثمار العراقي	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
إيرادات عمليات مصرفية	109387947	154980898	134366477	212264951
إيرادات استثمار	176917852	82986176	23432611	90301104
مصروفات عمليات مصرفية	11124835	27341297	46257505	94163913
إندثار	10797907	27252839	21669471	30069694
مصروفات إدارية	82681067	94282106	32411793	148825724
إيرادات تحويلية	----	----	----	43975253
إيرادات أخرى	840598	3549138	1984773	1032
مصروفات تحويلية	3082340	6330672	2835807	19273198
مصروفات أخرى	728780	21542	35568	3439621

مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
212264951	1.064.680.423.22	-852.415.472.22	726.612.137
9030110423	1.064.680.423.22	7.965.429.999.78	63.448.075.081
94163913	1.064.680.423.22	-970.516.510.22	941.902.296
30069694	1.064.680.423.22	-1.034.610.729.22	1.070.419.361
148825724	1.064.680.423.22	-915.854.699.22	838.789.830
43975253	1.064.680.423.22	-1.020.705.170.22	1.041.839.044
1032	1.064.680.423.22	-1.064.679.391.22	1.133.542.206
19273198	1.064.680.423.22	-1.045.407.225.22	1.092.876.266
3439621	1.064.680.423.22	-1.061.240.802.22	1.126.232.040
			71.420.288.263

V=1/8(71420288263)=7.935.587.584

مصرف الاستثمار العراقي

Xi	**X**	**Xi –x**	**(xi – x)2**
134366477	32874251	101492226	10.300.672.014
23432611	32874251	-9441640	89.144.558
46257505	32874251	13383254	179.111.558
21669471	32874251	-11204780	125.547.086
32411793	32874251	-462477.6	213.867
1984773	32874251	-30889478	954.159.827
2835807	32874251	-30038444	902.308.095
35568	32874251	-32838683	1.078.379.076
			13.629.536.024

V=1/8(1362953602)=1.703.692.003

1- مصرف بغداد

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
154980898	49593084	105387815	11.106.591.445
82986176	49593084	33393093	1.115.098.626
27341297	49593084	-22251787	495.142.002
27252839	49593084	-22340245	499.086.524
94282106	49593084	44689023	1.997.108.732
3549138	49593084	-46043964	2.120.044.917
6330672	49593084	-43262412	1.871.636.248
21542	49593084	-49571542	2.457.337.726
			21.662.046.223

V=1/8(21662046223)=2.707.755.777

2- المصرف التجاري العراقي

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
109387947	**49.445.165.75**	**59.942.781.25**	**3.593.137.023**
176917852	**49.445.165.75**	**127.472.686.25**	**16.249.285.739**
11128435	**49.445.165.75**	**-38.320.330.75**	**1.468.447.748**
10797907	**49.445.165.75**	**-38.647.258.75**	**1.493.610.608**
82681067	**49.445.165.75**	**33.235.901.25**	**1.104.625.131**
840598	**49.445.165.75**	**-48.604.567.75**	**2.362.404.006**
3082340	**49.445.165.75**	**-46.362.825.75**	**2.149.511.611**
728780	**49.445.165.75**	**-48.716.385.75**	**2.373.286.240**
			30.794.308.111

V=1/8(30794308111)=3.849.288.513

وبصورة عامة يمكن القول، بأنه كلما كانت قيمة V صغيرة فأن ذلك يعني ان البيانات المحاسبية المنشورة ذات موضوعية عالية والعكس صحيح .
ويمكن استعراض قيمة V للمصارف عينة الدراسة من خلال الجدول الاتي :
جدول (1)

	مصـــرف الشـــرق الاوســـط العراقـــي للاستثمار	**مصرف الاستثمار العراقي**	**مصرف بغداد**	**المصرف التجـاري العراقي**
2008	**143352058**	**8080436**	**196338796**	**187943460**
2009	**5213975142**	**482061121**	**1751748415**	**2863005515**
2010	**7935587584**	**170369200**	**2707755777**	**3849288513**

حيث نجد ان قيم V لجميع المصارف الاهلية وللسنوات 2008،2009،2010 كانت في تزايد . مما يعني ان موضوعية البيانات المحاسبية المنشورة في حساب الارباح والخسائر والتوزيع في نقصان ابتداء من العام 2008 وحتى العام 2010.

اما لو اردنا تحديد موضوعية حساب ملخص الدخل والتوزيعات في أي المصارف كانت افضل فاننا سنجد ان مصرف الاستثمار العراقي، افضل المصارف الاهلية، اذ ان قيمة V وللسنوات الثلاثة لهذا المصرف اقل من قيم V لبقية المصارف . على الرغم من انها سنويا في نقصان .

وزيادة في تأكيد النتائج التي تم التوصل اليها، سنعرض نسب الربحية للمصارف الاهلية لمقارنة هذه النسب مع متوسط النسب المحددة كمعيار للمصارف المتعثرة وغير المتعثرة، فضلا عن مقارنتها مع النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول رقم (1) .

أولا : نسبة صافي الربح بعد الضرائب : اجمالي الموجودات .

جدول (2)

	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد	المصرف التجاري العراقي
2008	%5	%2	%2	%2
2009	%8	%1	%4	%2
2010	%1	%3	%5	%4

وقد بلغ متوسط هذه النسب 5% في المصارف المتعثرة في حين انها بلغت 9% في المصارف غير المتعثرة.

ومن مقارنة النسب الظاهرة في الجدول رقم (2) مع ما ذكر اعلاه، نجد ان جميع المصارف متعثرة، مما يعني فشل الادارة في السياسة الاستثمارية لاموال المساهمين .

اما لو تم مقارنة الجدول رقم (2) مع الجدول رقم (1)، نجد انه يؤكد النتائج التي تم التوصل اليها في هذا الجدول، فعندما تفشل الادارة في السياسة الاستثمارية فان ذلك يعني لجوئها الى اساليب كأساليب المحاسبة المصطنعة لتغطي هذا الفشل من خلال اظهار الارباح لجذب المساهمين الجدد، ولطمأنة المساهمين الحاليين .

ثانيا : نسبة صافي الربح القابل للتوزيع : حقوق المساهمين

جدول (3)

	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد	المصرف التجاري العراقي
2008	%22	%7	%10	%13
2009	%43	%7	%28	%22
2010	%6	---	%30	%30

اختلفت هذه النسب في المصارف المتعثرة عنها في المصارف غير المتعثرة . فقد بلغ متوسط قيمة هذه النسب في المصارف المتعثرة 6%، في حين بلغت 11% في المصارف غير المتعثرة. وبالرجوع إلى الجدول رقم (3) ومقارنة النسب مع الفقرة أعلاه نجد أن اثر التشويه واضحا في البيانات المحاسبية، إذ من مقارنة هذا الجدول مع الجدول رقم (2)، يظهر لنا بوضوح محاولة التلاعب المحاسبي بالبيانات كما أن الجدول رقم (4) سيظهر لنا بوضوح اكبر هذا التلاعب .

جدول (4)

	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد	المصرف التجاري العراقي
2008	%17 -	%5-	%8-	%11-
2009	%35-	%6-	%24-	%20-
2010	%5-	---	%25-	%26-

يظهر الجدول السابق العتلة المالية للبنوك الاهلية خلال السنوات الثلاثة، والملاحظ انها سالبة لجميع االبنوك، مما يعني انها تعمل لغير صالح هذه المصارف وهذا مايؤكد التلاعب المحاسبي الذي شوه النسب في الجدول (3) . مما يثبت النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول (1) . وكنتيجة نهائية اثبات فرضية البحث

النتائج والتوصيات :

تلجأ الكثير من الشركات الى التلاعب المحاسبي من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، لإظهار إرباح مختلفة عما هي في الواقع، سواء كان ذلك عن تسجيل المعاملات المالية او عند الافصاح عنها، ويمكن القول ان هناك الكثير من أساليب المحاسبة االابداعية وان تطبيق نظام محاسبي موحد لايحول دون وجود مثل هذه الاساليب كما ان خضوع هذه الانظمة للمراجعة والتقييم لايعني بالضرورة ملائمتها للواقع العملي .

ويمكن القول إن لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية اثأر سلبية كبيرة تنحصر بشكل واضح في التأثير على الارباح الظاهرة في حساب ملخص الدخل والتوزيع المنشور . مما يسبب تشوية للبيانات المحاسبية بما يعكس جانب مخالف للواقع عن اعمال هذه الشركات، وبالتالي توصيل بيانات محاسبية مضلله الى مستخدميها، وهذا ماأظهره مقياس الموضوعية الذي اقترحه كل من (Jaedicke و Ijiri) ومحاولة هذه الشركات من اظهار ارقام ربح مخالفة للواقع مما اثر على موضوعية حساب ملخص الدخل والتوزيع المنشور ومصداقية الأرقام الظاهرة فيه، اذ ارتفعت قيمة V لجميع المصارف الاهلية (شركات مساهمة) وللسنوات الثلاثة بما يعني ان موضوعية القياس فيها تسير باتجاه متناقص سنويا .

كما ان ما أظهرته جداول نسب الربحية أكدت النتائج التي تم التوصل اليها، واظهرت التلاعب المحاسبي واضحا بشكل ادى الى تشويه هذه النسب، اذ اصبحت العتلة المالية ولجميع البنوك سالبة، مما يعني ان هناك تضليل للمساهمين . وهذا عكس ماتهدف اليه المحاسبة .

وللحد من ظاهرة التلاعب المحاسبي يقترح الباحث منح الاهتمام الكافي لهذه الظاهرة من قبل نقابة المحاسبين العراقية عن طريق المتابعة الجدية لتطبيق قواعد السلوك المهني سواء من قبل

المحاسبين او من قبل المدققين وضرورة اخضاع المصارف الاهلية شأنها في ذلك شأن المصارف الحكومية لرقابة ديوان الرقابة المالية او على الاقل اخضاع البنوك الاهلية لرقابة لجنة احد اعضائها من ديوان الرقابة المالية .

كما يقترح الباحث تضمين قانون سوق بغداد للأوراق المالية رقم (24) لسنة 1991 لمواد تنص على معاقبة الشركات المساهمة التي تتلاعب بنتائج حساباتها الختامية لتظهر ارباح غير حقيقية بما يؤثر على حجم التداول بأسهمها داخل السوق . اذ يلاحظ على هذا القانون انه ركز في كل من المادة (8) والمادة (34) على عملية الافصاح ولم يعطي عملية القياس الدقيق اهمية تذكر .

المراجع العربية :

- .مركز البحوث المالية والمصرفية،" هل يمكن استخدام المحاسبة الإبداعية لحجب السلبيات عن المساهمين"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السابع، العدد الثاني، يونيو 1999 .
- عباس مهدي الشيرازي، " نظرية المحاسبة "، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990 .
- جمهورية العراق، مجلس المعايير والقواعد المحاسبية، القاعدة المحاسبية رقم (10)، 1998 .
- لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الولي رقم (32)، ترجمة امين فرح، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 94، شباط، 1996 .
- احمد رجب عبد العال، المحاسبة الادارية، بدون دار نشر، الاسكندرية، 1974 .
- الخشاوي , علي محمود و الدوسري , محسن ناصر ,(2008), المحاسبة الابداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها , ديوان المحاسبة , عمان , الاردن .
- السعدني،مصطفى حسن بسيوني، (2005)، المراجعه الداخليه في إطار حوكمة الشركات من منظور خدمات المراجعه الداخليه، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الاول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمه العربيه للتنميه الإدارية،القاهره(24-26)سبتمبر.
- مطر , محمد و الحلبي , ليندا حسن ,(2009) , دور مدققو الحسابات الخارجية في الحد من اثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الاردنية المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الادارية , جامعة الزرقاء الخاصة , للفترة من 10 -11 نوفمبر , الزرقاء – الاردن .

المراجع الاجنبية :

-Amat. O, Gowthorpe C, (2004), Creative Accounting Nature, Incidence and Ethical Issues, Journal of Economic Literature Classification.

-Greet,H., (2004),Business Goals and Corporate Governance, Asia Pacific Business Review,Vol 10,no 3-4, Spring-Summer :www.Ingentaconnect.com.

-Johnson, H.J., (2000), Corporate Accountability and Risk,Tone at the top Journal Published by:Institute of Internal Auditors, Issue 6, April.

- Mulford, C. E. Comisky, (2002). The Financial Numbers Game, John Wiley & Sons, Inc.

-Oliveras. E, Amat. O, (2003). Ethics and Creative Accounting: Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain, University of Pompous Fabra, Economics and Business working paper No. 732. available in www.upf.edu.

-Rabin CE, (2004) "Determinates of Auditors Attitudes Towards Creative Accounting, University of the Witwaterss. available in www.soa.wits.ac.za

-Barnea A., Ronen J. and Sadan S : Classificatory smoothing of income with extraordinary items ; the Accounting Review , January 2005.

-Nasser, K. Exploring the influences and constraints on creative accounting, Prentice Hall, London. 2004.

-Griffiths, Ian , Creative Accounting: How to make your profits , London.